

صادر رقم : ع ح ٨٠١ /
التاريخ : ٢٠٢٠ / ٩ / ٣

منشور دوري لجميع الفنادق
٢٠٢٠ (٨٤) لعام

السيد الأستاذ / مدير عام الفندق
تحية طيبة وبعد

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم طيه قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٢٠ والوارد للغرفة من الإتحاد المصري للغرف السياحية، والذي يشير إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم { ١٤٦٩ و ١٢٤٦ } لسنة ٢٠٢٠ } بشأن الضوابط الخاصة بالعودة التدريجية للأنشطة المجتمعية والسياحية وكذا الضوابط الخاصة للقادمين إلى جمهورية مصر العربية.

يرجاء التفضل بالعلم والإهاطة ،،،

ونفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

محمد أيوب
نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس شعبة الفنادق العائمة

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر ويتفوض رئيس مجلس الوزراء، في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ المشار إليه :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩١ لسنة ٢٠٢٠ بمد حالة الطوارئ المعلنة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر أخرى تبدأ اعتباراً من الساعة الواحدة من صباح يوم الإثنين الموافق السابع والعشرين من يوليو عام ٢٠٢٠ ميلادية ويتفوض رئيس مجلس الوزراء، في اختصاصات رئيس

الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ المشار إليه :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن العودة التدريجية

للأنشطة المجتمعية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٦٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن بعض الضوابط

الخاصة بممارسة بعض الأنشطة :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن بعض الضوابط

الخاصة بالقادمين إلى جمهورية مصر العربية :

قرر

(المادة الأولى)

تستقبل دور العبادة اعتباراً من يوم ٢٠٢٠/٨/٢٨ المصليين لأداء الشعائر الدينية ، بما في ذلك صلاة الجمعة بالنسبة للمسلمين والصلوات الرئيسية الجماعية التي تحدها السلطات الدينية بالنسبة لغير المسلمين على أن تقتصر صلاة الجمعة

والصلوات الرئيسية على دور العبادة الكبرى والجامعة ، وذلك طبقاً للضوابط التي تقررها وزارة الأوقاف والسلطات الدينية بالنسبة لغير المسلمين ، وبالتحديد الآتية :

١ - الالتزام بكافة التدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية التي تقررها السلطات المختصة ، بما في ذلك مراعاة ارتداء الكمامات وإحضار المصلى الشخصي (سجادة الصلاة) .

٢ - فتح دور العبادة قبل الصلاة بعشر دقائق وغلقها فور انتهاء الصلاة .

٣ - الاقتصار على الأماكن المتباعدة ، بما يحقق التباعد الاجتماعي .

٤ - الالتزام بألا تزيد خطبة الجمعة أو الموعظة في صلاة الجمعة أو الصلوات الرئيسية الجماعية على عشر دقائق .

٥ - الالتزام بعدم زيارة الأضرحة أو إقامة صلاة الجنائز أو إقامة أية مناسبات اجتماعية من أفراح أو عزاء أو غير ذلك بدور العبادة أو ملحقاتها .

٦ - استمرار غلق دورات المياه الملحقة بدور العبادة .

٧ - استمرار غلق دور المناسبات الملحقة بدور العبادة .

(المادة الثانية)

يُحظر دخول جميع القادمين إلى جمهورية مصر العربية من المصريين أو الأجانب اعتباراً من يوم ٢٠٢٠/٩/١ ، سواء برياً أو بحرياً أو جواً ، دون أن يكون القادم مصحوباً بما يفيد إجراء تحليل PCR للكشف عن فيروس كورونا المستجد (بنتيجة سلبية) ، وذلك قبل (٧٢) ساعة على الأكثر من الموعد المحدد لإقلاع الطائرة المتوجهة مباشرة إلى جمهورية مصر العربية ، وقبل (٧٢) ساعة على الأكثر من الوصول إلى الأرضى المصرية للقادمين برياً أو بحرياً ، وذلك كله وفقاً للضوابط والإجراءات والاشتراطات التي تقررها السلطات المختصة في هذا الشأن .

ويستثنى من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على ست سنوات .

(المادة الثالثة)

تُطبق القواعد المعمول بها حالياً بالمنشآت السياحية والفندقية والمطاعم والكافيهات على الحدائق العامة التي يكون الدخول فيها مقابل تذاكر ومدن الملاهي الترفيهية ، وفقاً للضوابط التي تقرها السلطات المختصة مع الالتزام بجميع الإجراءات الاحترازية المقررة ، وبشرط ألا يزيد العدد المسموح بدخوله يومياً على نسبة (٥٠٪) من متوسط عدد التذاكر التي تم بيعها خلال الفترة المقابلة من العام الماضي .

(المادة الرابعة)

يسمح بأنشطة السياحة الثقافية اعتباراً من يوم ٢٠٢٠/٩/١ ، وفقاً للضوابط التي تقرها السلطات المختصة مع الالتزام بجميع الإجراءات الاحترازية المقررة .

(المادة الخامسة)

يستمر إغلاق جميع الشواطئ العامة، مع استمرار تطبيق باقي أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقمي ١٤٦٩ ، ١٢٤٦ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار .

(المادة السادسة)

تخضع جميع الإجراءات الواردة في هذا القرار للمتابعة لتقدير الموقف ، ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٨ السبتمبر سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ٢٧ أغسطس سنة ٢٠٢٠) م .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر ويتفوض رئيس مجلس الوزراء في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ المشار إليه :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعليق جميع الفاعليات التي تتطلب تواجد أية تجمعات كبيرة للمواطنين :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعليق الدراسة في جميع المدارس والمعاهد والجامعات وحضانات الأطفال :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعليق حركة الطيران الدولي في جميع المطارات المصرية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن بعض التدابير الاحترازية المتخذة بوحدات الجهاز الإداري للدولة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعليق العروض التي تقام في دور السينما والمسارح :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تحديد مواعيد غلق بعض المحال والمنشآت والمراكز التجارية بكافة أنحاء الجمهورية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تحديد مواعيد غلق الأندية الرياضية والشعبية ومرافق الشباب بكافة أنحاء الجمهورية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٦٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن خطة الدولة الشاملة لحماية المواطنين من أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن استمرار حظر انتقال أو تحرك المواطنين في بعض الأوقات وببعض الإجراءات الأخرى استكمالاً لجهود الدولة في المحافظة على صحة المواطنين :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن استمرار خطة الدولة الشاملة لحماية المواطنين من أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٠ لسنة ٢٠٢٠ بفرض حظر التجول في بعض مناطق سيناء :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حماية المواطنين من أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن استمرار جهود الدولة في المحافظة على صحة المواطنين ودرءاً لأية تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٩٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن استمرار جهود الدولة في المحافظة على صحة المواطنين ودرءاً لأية تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد :

وعلى الكتب الدورية والتعليمات الصادرة بشأن الرد على بعض الاستفسارات المتعلقة بقرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ٧٦٨ و ٨٥٢ و ٩٣٩ و ١٠٢٤ و ١٠٦٩ و ١١٩٦ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليها :

قرار:

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٠ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه ،
يلغى حظر انتقال وتحرك المواطنين بكافة أنحاء الجمهورية ، على جموع الطرق .

(المادة الثانية)

تستقبل دور العبادة المسلمين لأداء الشعائر الدينية ، عدا صلاة الجمعة بالنسبة للمسلمين
والصلوات الرئيسية الجماعية التي تحددها السلطات الدينية بالنسبة لغير المسلمين ،
وذلك وفقاً للضوابط الآتية :

- ١ - الالتزام بكافة التدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية التي تقررها السلطات المختصة .
- ٢ - الالتزام بالخطة التدريجية التي تضعها وزارة الأوقاف والسلطات الدينية القائمة على دور العبادة بحسب الأحوال ، لأداء الصلوات .
- ٣ - غلق دورات المياه الملحة بدور العبادة .
- ٤ - غلق دور المناسبات الملحة بدور العبادة .

(المادة الثالثة)

يسمح باستقبال الجمهور بالمقاهي والكافيهات والمطاعم ، وما ياثلها من المحال والمنشآت ، ومحال الحلويات ووحدات الطعام المتنقلة ، وذلك وفقاً للضوابط الآتية :

- ١ - أن تكون ساعات استقبال الجمهور (الجلوس) من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة العاشرة مساءً .
- ٢ - الالتزام بكافة الضوابط والتدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية التي تقررها السلطات المختصة .
- ٣ - لا تزيد نسبة الإشغال على (٢٥٪) من الطاقة الاستيعابية .
- ٤ - عدم تقديم النارجilla (الشيشة) .

ويقتصر العمل بتلك المحال والمنشآت خارج الساعات المقررة لاستقبال الجمهور على تقديم خدمة (التبك أواني) دون الجلوس ، وخدمات توصيل الطلبات للمنازل ، مع الالتزام بجميع الاحتياطات الصحية الواجبة .

(المادة الرابعة)

يسعى باستقبال الجمهور بالمحال التجارية والحرفية ، بما فيها محال بيع السلع وتقديم الخدمات ، والمراكز التجارية «المولات التجارية» من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة التاسعة مساءً ، مع الالتزام بكافة التدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية التي تقررها السلطات المختصة .

ويستثنى من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة المخابز ، محال البقالة ، البقالين التموينيين ، محال الخضروات أو الفاكهة أو اللحوم أو الدواجن أو الأسماك ، الصيدليات ، السوبر ماركت المتواجدة خارج المراكز التجارية ، بحيث يسمح باستقبال الجمهور على مدار الأربعة والعشرين ساعة .

(المادة الخامسة)

يسعى باستقبال رواد الأندية الرياضية والشعبية ومراكز الشباب وصالات الألعاب

الرياضية والتواهي الصحية، وفقاً للضوابط الآتية :

١ - أن تكون ساعات استقبال الرواد من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة التاسعة مساءً .

٢ - الالتزام بكافة الضوابط والدليل الإرشادي المعهود من وزارة الشباب والرياضة والتدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية التي تقررها السلطات المختصة .

٣ - لا تزيد نسبة الإشغال بصالات الألعاب الرياضية والتواهي الصحية ، سواء الكائنة داخل الأندية ومراكز الشباب أو خارجها ، على (٢٥٪) من الطاقة الاستيعابية .

(المادة السادسة)

يسعى باستقبال الجمهور بدور الثقافة والسينما والمسارح ، بمراعاة الالتزام بكافة التدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية التي تقررها السلطات المختصة ، ولا تزيد نسبة الإشغال على (٢٥٪) من الطاقة الاستيعابية .

(المادة السابعة)

يحدد وزير السياحة والآثار مواعيد العمل والطاقة الاستيعابية للكافيتيريات والكافيهات والمطاعم والنوادي الصحية وغيرها من الأنشطة الكائنة بالمنشآت الفندقية المرخصة من الوزارة .

(المادة الثامنة)

تغلق جميع الحدائق والمتزهات والشواطئ العامة دون غيرها .

(المادة التاسعة)

تعلق جميع الفاعilities التي تتطلب تواجد أية تجمعات كبيرة للمواطنين مثل (الحفلات الفنية والاحفالات الشعبية والموالد والمعارض والمهرجانات والأفراح) .

(المادة العاشرة)

يستمر تعليق تواجد الطلاب لتلقى العلم بمقار المدارس والمعاهد والجامعات أيًّا كان نوعها ، وكذلك تواجدهم بأى تجمعات بهدف تلقى العلم تحت أي مسمى . ولا يسرى حكم الفقرة الأولى على جميع أعمال الامتحانات طبقًا لما تحدده السلطة المختصة ، كما تحدى السلطة المختصة موعد إعادة تشغيل حضانات الأطفال والضوابط الالزمة لذلك مع مراعاة جميع التدابير والاحتياطات الصحية .

(المادة الحادية عشرة)

توقف جميع وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة من الساعة الثانية عشرة (منتصف الليل) وحتى الساعة الرابعة صباحاً .

(المادة الثانية عشرة)

تقدم الوزارات والمحافظات والجهات والهيئات جميع خدماتها للمواطنين طبقًا لما تقدرها السلطة المختصة بكل جهة ، وبراعة الالتزام بكافة التدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية . وتنظم السلطة المختصة بكل جهة نظام العمل بها وقواعد تشغيل العاملين طبقًا لما تراه محققاً للصالح العام وبما يراعى التدابير الاحترازية المطلوبة للتعامل مع فيروس كورونا المستجد ؛ توفيرًا للحماية الالزمة للعاملين بها والمتربدين عليها .

(المادة الثالثة عشرة)

يلتزم المواطنين بارتساء الكمامات الواقية أثناء تواجدهم بجميع وسائل النقل الجماعية سوا، العامة أو الخاصة وأثناء ترددتهم على جميع المنشآت الحكومية أو الخاصة أو البنوك أو دور العبادة .

(المادة الرابعة عشرة)

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها ، يعاقب كل من يخالف حكم المادة (الثالثة عشرة) من هذا القرار بغرامة لا تجاوز أربعة آلاف جنيه ، ويعاقب كل من يخالف باقى أحكام هذا القرار بالحبس وبغرامة لا تجاوز أربعة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(المادة الخامسة عشرة)

تغلق إدارياً المحال والمنشآت التي تخالف حكم المادتين (الثالثة والرابعة) من هذا القرار .

(المادة السادسة عشرة)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٧ من يونيو عام ٢٠٢٠ ولحين إشعار آخر ، مع خضوع جميع الإجراءات الواردة فيه للمتابعة لتقدير الموقف . وبلغى كل حكم يخالف أحكامه .

(المادة السابعة عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٣ ذي القعدة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٤ يونيو سنة ٢٠٢٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولي

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٦٩ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر ويتفوض رئيس مجلس الوزراء في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ المشار إليه :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩١ لسنة ٢٠٢٠ بمد حالة الطوارئ المعلنة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر أخرى تبدأ اعتباراً من الساعة الواحدة من صباح يوم الإثنين الموافق السابع والعشرين من يوليو عام ٢٠٢٠ ميلادية ويتفوض رئيس مجلس الوزراء في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ المشار إليه :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٠ لسنة ٢٠٢٠ بفرض حظر التجول في بعض مناطق سينا، حتى انتهاء حالة الطوارئ المعلنة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٢٠ بالعودة التدريجية للأنشطة المجتمعية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٠٢٠ بحظر التجوال في بعض مناطق سينا، حتى انتهاء مد حالة الطوارئ المقررة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩١ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه :

قرار:

(المادة الأولى)

تعديل ساعات استقبال الجمهور (الجلوس) بالمقاهي والكافeterias والكافيهات والمطاعم وما ينالها من المحال والمنشآت ومحال الحلويات ووحدات الطعام المتنقلة لتصبح من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة (منتصف الليل)، على ألا تزيد نسبة الإشغال عن (٥٠٪) من الطاقة الاستيعابية، مع الالتزام بجميع التدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية التي تقررها الجهات المختصة.

(المادة الثانية)

تعديل مواعيد استقبال الجمهور بالمحال التجارية والحرفية، بما فيها محال بيع السلع وتقديم الخدمات، والراكز التجارية (المولات التجارية)، لتصبح من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة العاشرة مساءً، مع الالتزام بجميع التدابير الاحترازية والاحتياطات الصحية التي تقررها الجهات المختصة.

(المادة الثالثة)

يُسمح بتنظيم المؤتمرات والاجتماعات بالمنشآت الفندقية المرخصة من وزارة السياحة والأثار وغيرها من الأماكن المرخص لها بذلك، بشرط الالتزام بالمسافات الآمنة وعدم زيادة أعداد المتواجدين في هذه المؤتمرات والاجتماعات عن خمسين فرداً كحد أقصى، على أن يتم ذلك في القاعات التي تتسع لائنة شخص على الأقل أو ما يزيد عن ذلك، مع الالتزام بجميع الاشتراطات الصحية وارتداء الكمامات الواقية وطبقاً للضوابط التي تقررها الجهات المختصة.

(المادة الرابعة)

مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقمي ٩٤٠ و١٤٦٦ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليهما، تطبق أحكام المواد السابقة اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٦ من يوليو عام ٢٠٢٠

(المادة الخامسة)

تبدأ الإجراءات الالزمة لتنظيم المعارض اعتباراً من أول شهر أكتوبر ، ٢٠٢٠ مع الالتزام بجميع الاحتياطات الصحية الواجبة في حينه ، وطبقاً للضوابط التي تقررها الجهات المختصة في هذا الشأن .

(المادة السادسة)

يستمر تطبيق باقي أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه لحين إشعار آخر ، مع خضوع جميع الإجراءات الواردة فيه وفي القرار المأتمل للمتابعة لتقدير الموقف .

ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ ذي الحجة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٥ يوليو سنة ٢٠٢٠ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولى